معايير الأداء والسياسة بشأن استمرارية التنمية الاجتماعية والبيئية

30 أبريل ٣٠ **أبريل** ٢٠٠٦

القسم ١: الغرض من هذه السياسة

١- تسعى مؤسسة التمويل الدولية (المؤسسة) إلى تحقيق نتائج التنمية الإيجابية في مشروعات القطاع الخاص التي تقوم على تمويلها في الأسواق الناشئة. تمثل استمرارية تنمية المشروعات الاجتماعية والبيئية أحد المكونات المهمة لتحقيق نتائج التنمية الإيجابية والتي تتوقع مؤسسة التمويل الدولية تحقيقها عن طريق تطبيق مجموعة شاملة من معايير الأداء الاجتماعية والبيئية.

٢- من خلال سياسة المؤسسة الخاصة باستمرارية التنمية الاجتماعية والبيئية (سياسة الاستمرارية)، تعمل مؤسسة التمويل الدولية على تفعيل التزامها باستمرارية التنمية الاجتماعية والبيئية. ويعتمد هذا الالتزام على مهمة المؤسسة واختصاصها، حسبما هو موضح في القسم ٢ من هذه السياسة. يعتمد تحويل هذا الالتزام إلى نتائج ناجحة على مجهودات مؤسسة التمويل الدولية بالإضافة إلى مجهودات المتعاملين معها. وتمشيًا مع هذا الالتزام، تقوم مؤسسة التمويل الدولية بتنفيذ الإجراءات الموضحة في القسم ٣ من هذه السياسة، بما في ذلك مسئوليتها تجاه استعراض المشروعات المقترحة للحصول على تمويل مباشر وذلك للتأكد من مطابقتها لمعايير الأداء.

٣- تتكون معايير الأداء مما يلي:

معيار الأداء ١: نظام الإدارة ونظام التقييم الاجتماعي والبيئي
معيار الأداء ٢: العمالة وظروف العمل
معيار الأداء ٣: منع التلوث وتخفيف آثاره
معيار الأداء ٤: صحة وسلامة وأمان المجتمع
معيار الأداء ٥: امتلاك الأراضي وإعادة التوطين القسرية
معيار الأداء ٦: الحفاظ على التنوع البيولوجي وإدارة شؤون الموارد الطبيعية القابلة للاستمرار
معيار الأداء ٧: الشعوب الأصلية
معيار الأداء ٨: التراث الثقافي

٤- تعد معايير الأداء هذه بمثابة وثائق أساسية تساعد مؤسسة التمويل الدولية والمتعاملين معها على إدارة أدائها الاجتماعي والبيئي وتحسين مستواه من خلال نهج يستند إلى النتائج. تم توضيح النتائج المطلوبة في أهداف كل معيار من معايير الأداء متبوعة بمتطلبات خاصة لمساعدة المتعاملين على تحقيق هذه النتائج من خلال الوسائل الملائمة لطبيعة ونطاق المشروع وبحيث تتناسب مع مستوى الآثار والمخاطر الاجتماعية والبيئية (احتمالية وقوع الضرر). ويتمثل المحور الأساسي لهذه المتطلبات في نهج متسق لتجنب الآثار السلبية على العمال والمجتمعات والبيئة، وكذلك لتقليل أو تخفيف أو التعويض عن الآثار، وفق ما هو مناسب، في حال تعذر تجنب تلك الآثار. وتمثل معايير الأداء أيضًا قاعدة راسخة يمكن للمتعاملين زيادة استمرارية عملياتهم التجارية انطلاقًا منها.

٥- وفي حين أن إدارة المخاطر والآثار الاجتماعية والبيئية بطريقة تتوافق مع معايير الأداء تقع على عاتق ا المتعامل، تسعى مؤسسة التمويل الدولية لضمان أن المشروعات التي تمولها يتم تشغيلها بطريقة تتوافق مع متطلبات معايير الأداء. ونتيجة لذلك، يمثل الاستعراض الاجتماعي والبيئي الذي تقوم به مؤسسة التمويل الدولية لأي مشروع مقترح عاملاً مهمًا في تقرير ما إذا كانت ستقوم بتمويل المشروع محل الدراسة أم لا، كما أنها تحدد نطاق الظروف الاجتماعية والبيئية للتمويل الذي توفره مؤسسة التمويل الدولية. ومن خلال الالتزام بهذه السياسة، تعمل مؤسسة التمويل الدولية على تحسين إمكانية التنبؤ والشفافية والمساءلة فيما يتعلق بالإجراءات التي تقوم بها المؤسسة وعملية صنع القرار، كما أنها تساعد المتعاملين على التعامل مع المخاطر الاجتماعية والبيئية وتحسين الأداء، إلى جانب أنها تعمل على تحسين نتائج التنمية الإيجابية على أرض الواقع.

القسم ٢: التزام مؤسسة التمويل الدولية

١- تتمثل رسالة مؤسسة التمويل الدولية في تشجيع التنمية القابلة للاستمرار في القطاع الخاص في البلدان النامية بغرض المساعدة على الحد من الفقر وتحسين حياة الشعوب. وتؤمن مؤسسة التمويل الدولية بأن النمو الاقتصادي السليم القائم على استثمارات القطاع الخاص القابلة للاستمرار هو أمر ضروري للحد من الفقر.

٢- وفي إطار سعيها لتحقيق هذه الرسالة، تهدف مؤسسة التمويل الدولية إلى بناء شراكات مع المتعاملين على أساس أن السعي وراء الفرص الاجتماعية والبيئية هو جزء لا يتجزأ من النشاط التجاري الناجح. حيث يمكن للأنشطة التجارية المسئولة اجتماعيًا وبيئيًا تحسين الميزات التنافسية لدى المتعاملين وإيجاد قيمة لكافة الأطراف المشاركة. وتؤمن مؤسسة التمويل الدولية بأن هذا النهج يساعد أيضًا على تعزيز الربحية طويلة المدى للاستثمارات في الأسواق الناشئة، وعلى تمكين مؤسسة التمويل الدولية من القيام بمهام اختصاصها التنموي، وكذا على تدعيم ثقة الجمهور في المؤسسة.

٣- ويتمثل المحور الأساسي لرسالة التنمية لمؤسسة التمويل الدولية في جهودها الرامية إلى تنفيذ عملياتها الاستثمارية وتقديم خدماتها الاستشارية بطريقة "لا تلحق الضرر" بالإنسان أو البيئة. وتراعي أنه ينبغي تجنب الآثار السلبية قدر الإمكان، وإذا كانت هذه الآثار أمرًا لا مفر منه؛ فينبغي تقليلها والتخفيف من حدتها والتعويض عنها بشكل مناسب. وتتعهد مؤسسة التمويل الدولية بصفة خاصة بضمان عدم وقوع تكاليف التنمية الاقتصادية على عاتق الفقراء والفئات الضعيفة بشكل غير متكافئ، وكذلك تتعهد بعدم الإضرار بالبيئة خلال هذه العملية بالإضافة إلى إدارة الموارد الطبيعية بكفاءة وبصورة مستمرة. وتؤمن المؤسسة بأن مشاركة المتعامل بشكل منتظم مع المجتمعات المحلية فيما يتعلق بالأمور التي تؤثر فيها بشكل مباشر يلعب دورًا مهمًا في تجنب أو تقليل الضرر الذي يلحق بالإنسان والبيئة. كما تعترف مؤسسة التمويل الدولية بأن أدوار ومسئوليات القطاع الخاص فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان تبرز بوصفها ملمحًا مهمًا للمسئولية الاجتماعية للشركات. والجدير بالذكر أن معايير الأداء – التي وضعتها مؤسسة التمويل الدولية لمساعدة المتعاملين معها من القطاع الخاص على التعامل مع المخاطر والفرص الاجتماعية والبيئية – تتفق وهذه الأدوار والمسئوليات الناشئة.

٤- وبناءً على ذلك، تبذل مؤسسة التمويل الدولية مساعيها للاستثمار في المشروعات القابلة للاستمرار التي تحدد المخاطر الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتقوم بمعالجتها في ظل رؤية تهدف إلى التحسين المستمر لأداء الاستمرارية في نطاق الموارد ووفقًا للإستراتيجيات الخاصة بها. وتسعى مؤسسة التمويل الدولية إلى إيجاد شركاء أعماليشاركونها رؤيتها والتزامها بنهج التنمية القابلة للاستمرار، ولديهم الرغبة في رفع كفاءتهم للتعامل مع المخاطر الاجتماعية والبيئية، وكذا السعي إلى تحسين أدائهم في هذا المجال.

القسم ٣: أدوار ومسئوليات مؤسسة التمويل الدولية

١- في عمليات الاستثمار الخاصة بمؤسسة التمويل الدولية، تتوقع المؤسسة من المتعاملين معها التعامل مع المخاطر والاثار الاجتماعية والبيئية الناجمة عن مشروعاتهم. ويستلزم هذا تقييم المتعامل لهذه المخاطر والآثار، وتنفيذ التدابير اللازمة لاستيفاء متطلبات معايير الأداء. ويتمثل أحد المكونات المهمة لإدارة المتعامل لأدائه الاجتماعي والبيئي في مشاركته مع المجتمعات المتأثرة من خلال الإفصاح عن معلومات المشروع ذات الصلة والتشاور والمشاركة المستنيرة، كما هو وارد في معيار الأداء١.

٢- ينصب دور مؤسسة التمويل الدولية على استعراض تقييم المتعامل، ومساعدة المتعاملين على وضع الإجراءات لتجنب الآثار الاجتماعية والبيئية أو الحد منها أو تخفيفها أو التعويض عنها، بما يتفق ومعايير الأداء، وتصنيف المشروع بهدف تحديد المتطلبات المؤسسية الخاصة بمؤسسة التمويل الدولية للإفصاح للجمهور عن المعلومات ذات الصلة بالمشروع، والمساعدة في تحديد فرص تحسين النتائج الاجتماعية والبيئية، ورصد الأداء الاجتماعي والبيئي للمتعامل خلال مدة استثمار مؤسسة التمويل الدولية. كما تقوم المؤسسة بالإفصاح عن معلومات تتعلق بأنشطتها الاستثمارية والمؤسسية وفقًا للسياسة الخاصة بالكشف عن المعلومات. وتطبق المؤسسة متطلبات هذه العملية من خلال إجراء الاستعراض البيئي والاجتماعي.

٣- ينطبق النهج العام السابق على الاستثمارات المباشرة لمؤسسة التمويل الدولية على مستوى الشركة والمشروع على حد سواء، بما في ذلك استثمارات أسهم رأس المال. تتسم الاستثمارات من خلال مؤسسات الوساطة المالية والأعمال الاستشارية بإجراءات منفصلة تتعلق بتطبيق معايير الأداء (انظر الفقرة ٢٧وحتى ٣٠ أدناه). يتم إستعراض الإجراء الداخلي لمؤسسة التمويل الدولية لتطبيق معايير الأداء هذه من خلال أنواع الاستثمارات والعمليات المختلفة الخاصة بالمؤسسة في إجراءات الاستعراض البيئي والاجتماعي.

الاستعراض الاجتماعي والبيئي

النهج الشامل٤- عند تقدم مشروع للحصول على تمويل، تقوم مؤسسة التمويل الدولية بإجراء استعراض للمشروع كجزء الفحص و المالي له ويتناسب هذا الاستعراضمع طبيعة ونطاق المشروع، كما يتلاءم مع مستوى المخاطر والآثار الاجتماعية والبيئية..وتقوم المؤسسة باستعراض أي نشاط عمل جديد جاري فحصه كي يتم تمويله من قبلها وذلك سواء في مرحلة ما قبل الإنشاء أو الإنشاء أو التشغيل. قد يتسع نطاق الاستعراض لأنشطة الأعمال الأخرى الخاصة بالمتعامل وذلك كجزء من اعتبارات إدارة المخاطر لدى مؤسسة التمويل الدولية. ومتى ظهرت تأثيرات اجتماعية أو بيئية تاريخية ملازمة للمشروع شاملةالآثار التي تسبب الآخرون فيها، فإن مؤسسة التمويل الدولية تسعى مع المتعامل نحو تحديد إجراءات العلاج الممكنة.

٥- وتعتمد كفاءة وفعالية الاستعراض الاجتماعي والبيئي بشكل جزئي على توقيت مشاركة مؤسسة التمويل الدولية. وفي حالة مشاركة مؤسسة التمويل الدولية في المراحل المبكرة من تصميم المشروع، تصبح المؤسسة قادرة على دعم المتعامل على نحو أكثر فعالية بتوقع ومعالجة المخاطر والآثار والفرص المحددة، وتتمكن كذلك من المساعدة في تعزيز كفاءة التعامل مع هذه الأمور طوال فترة المشروع.

٦- يشتمل الاستعراض الاجتماعي والبيئي على ثلاثة مقومات: (i) المخاطر والآثار الاجتماعية والبيئية التي ينطوي عليها المشروع كما تم تقييمها بواسطة المتعامل، و (ii) التزام المتعامل وقدرته على التعامل مع الآثار المتوقعة، ويتضمن ذلك نظام الإدارة الاجتماعية والبيئية، و (iii) دور الأطراف الأخرى في التأكد من مطابقة المشروع لمعايير الأداء. يساعد كل مكون من هذه المكونات مؤسسة التمويل الدولية على التحقق مما إذا كان من المتوقع أن يتوافق المشروع مع معايير الأداء أم لا. وفي المشروعات ذات الآثار السلبية الكبيرة على المجتمعات المتأثرة، تسعى مؤسسة التمويل الدولية أيضًا إلى ضمان توفر دعم المشروع على نطاق واسع داخل المجتمعات المتأثرة (انظر الفقرتين ١٩ و٢٠ أدناه). يذكر أن مؤسسة التمويل الدولية تعتمدعلئ المتعامل معها في تقييم الاستعراضي عملية الاستعراض الاجتماعي والبيئي. وفي حالات عدم توافق هذا التقييم مع متطلبات معيار الأداء 1، تطالب مؤسسة التمويل الدولية المتعامل بإجراء تقييم إضافي أو تفويض التقييم إلى الخبراء الخارجيين إذا كان ذلك ممكنًا.

٧- يُدرج الاستعراض الاجتماعي والبيئي لمؤسسة التمويل الدولية ضمن تقييم المؤسسة الإجمالي للمشروع بما يشمل المخاطر المالية وتلك التي تؤثر على السمعة. كما تضع مؤسسة التمويل الدولية في اعتبارها ما إذا كان من المتوقع أن تسهم استثماراتها في تنمية الدولة المضيفة وأن تعود بالنفع على الفئات المعنية من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية. ومن خلال الدراسة التي تضطلع بها المؤسسة لقياس هذه التكاليف والمنافع، توضح مؤسسة التمويل الدولية الأساس النظري الذي استندت إليه وكذا الشروط الخاصة بالمشروع التي يجب استيفاؤها للاستثمار المقترح. ويتم تقديمها إلى مجلس إدارة مؤسسة التمويل الدولية عند إحالة المشروع للموافقة عليه.

٨- لا تقوم مؤسسة التمويل الدولية بتمويل أنشطة المشروعات الجديدة التي لا يتوقع منها أن تفي بمعايير الأداء خلال فترة زمنية معقولة. كما أن هناك أنواع متعددة من الأنشطة التي لا تقوم مؤسسة التمويل الدولية بتمويلها. ويمكن العثور على قائمة بهذه الأنشطة في قائمة الاستثناءات الخاصة بإجراء الاستعراض الاجتماعي والبيئي.

تصنيف المشروعات

٩- كجزء من استعراض آثار المشروع الاجتماعية والبيئية المتوقعة، تستخدم مؤسسة التمويل الدولية نظام تصنيف اجتماعي وبيئي لإجراء ما يلي: (١) توضيح مقدار الآثار المدركة كنتيجة للتقييم الاجتماعي والبيئي للمتعامل و(٢) تحديد المتطلبات المؤسسية الخاصة بمؤسسة التمويل الدولية للإفصاح عن المعلومات الخاصة بالمشروع للجمهور قبل تقديم المشروعات إلى مجلس إدارة المؤسسة لاعتمادها وفقًا للقسم ١٢ من سياسة الإفصاح عن المعلومات. وتتمثل هذه الفئات فيما يلي:

- **مشروعات من الفئة أ:** المشروعات المتوقع أن تنطوي على آثار سلبية كبيرة على المستوى الاجتماعي أو البيئي، وتكون هذه الآثار متنوعة أو غير مسبوقة أو يتعذر معالجتها.
- **مشروعات من الفئة ب:** المشروعات المتوقع أن تنطوي على تأثيرات سلبية محدودة على المستوى الاجتماعي أو البيئي، وتكون هذه الآثار قليلة العدد ومتعلقة بالموقع بصفة عامة ويمكن معالجتها بصورة كبيرة، هذا فضلاً عن إمكانية التعامل معها على نحو سريع من خلال تدابير التخفيف.
- **مشروعات من الفئة ج:** المشروعات التي تنطوي على الحد الأدنى أو لا تشتمل على أي آثار سلبية على المستوى الاجتماعي أو البيئي مثل بعض مشروعات مؤسسات الوساطة المالية (FI) ذات الحد الأدنى أو التي لا تشتمل على أي مخاطر سلبية
- **مشروعات فئة الوساطة المالية:** كل مشروعات الوساطة المالية باستثناء مشروعات الفئة ج (انظر الفقرات من ٢٧2وحتى ٢٩ أدناه)

المشاركة المجتمعية والدعم المجتمعي الكبير

١٠- تعد المشاركة الفعالة للمجتمع عاملاً ضروريًا للإدارة الناجحة للمخاطر والآثار التي تتعرض لها المجتمعات المتأثرة. ومن خلال معايير الأداء، تطلب مؤسسة التمويل الدولية من المتعاملين معها الاشتراك مع المجتمعات المتأثرة عن طريق الإفصاح عن المعلومات والتشاور والمشاركة المستنيرة، بما يتناسب مع حجم المخاطر والآثار التي تتعرض لها المجتمعات المتأثرة.

١١- تلتزم مؤسسة التمويل الدولية بالتعاون مع القطاع الخاص لتفعيل عمليات المشاركة المجتمعية التي تضمن المشاورات الحرة والمسبقة والمستنيرة للمجتمعات المتأثرة. وتمشيًا مع هذا الالتزام، تقوم مؤسسة التمويل الدولية عند مطالبة المتعامل بالمشاركة في إحدى عمليات المشاورات الحرة والمسبقة والمستنيرة باستعراض وثائق المتعامل الخاصة بعملية المشاركة. بالإضافة إلى ذلك ومن خلال التحقيقات التي تقوم بها المؤسسة، تتأكد مؤسسة التمويل الدولية أن مشاركة المتعامل مع الجمهور تتضمن الاستشارات الحرة والمسبقة والمستنيرة وتُمكن من المشاركة المستنيرة للمجتمعات المتأثرة بما يستتبع الدعم المجتمعي الكبير للمشروع ضمن المجتمعات المتأثرة وذلك قبل تقديم المشروع

للموافقة عليه بواسطة مجلس إدارة مؤسسة التمويل الدولية. ويمثل الدعم المجتمعي الكبير تعبيرًا جماعيًا للمجتمعات المتأثرة – من خلال الأفراد أو الممثلين المعترف بهم – دعمًا للمشروع. وقد يوجد دعم مجتمعي كبير حتى في حالة رفض بعض الأفراد أو المجموعات للمشروع. بعد الموافقة على المشروع من قِبل مجلس الإدارة، تتابع مؤسسة التمويل الدولية عملية مشاركة المتعامل مع المجتمع كجزء من الإشراف على حافظة الأوراق المالية الخاصة بها.

المبادرات ذات الصلة بالقطاع والخاصة بالإدارة وسياسة الإفصاح عن المعلومات

١٢- في الصناعات الاستخراجية وقطاعات البنية الأساسية على وجه الخصوص، حيث يمكن أن ينطوي المشروع على تداعيات محتملة على الجمهور ككل، تقر مؤسسة التمويل الدولية بأهمية تقييم مخاطر الإدارة والإفصاح عن المعلومات كإحدى وسائل إدارة مخاطر الإدارة. وبناءً على ذلك ووفقًا للقيود القانونية النافذة، فإن مؤسسة التمويل الدولية تمتلك المبادرات التالية المرتبطة بالقطاعات حول الإفصاح عن المعلومات ذات الصلة بالمشروع بالإضافة إلى متطلبات الإفصاح عن المعلومات المحددة في معيار الأداء ١.

مشروعات الصناعات الاستخراجية

١٣- عند قيام مؤسسة التمويل الدولية بالاستثمار في مشروعات الصناعات الاستخراجية (مثل صناعات النفط والغاز والصناعات التعدينية)، فإنها تعمل على تقييم مخاطر الإدارة فيما يتعلق بالمنافع المتوقع تحقيقها من هذه المشروعات. وفي المشروعات الكبيرة (المشروعات التي تمثل نسبة ١٠% أو أكثر من الإيرادات الحكومية)، يتم تخفيف المخاطر بطريقة مناسبة بالإضافة إلى استعراض صافي منافع المشروعات ومخاطر هذه المشروعات في حالة الإدارة الضعيفة وذلك بالنسبة للمشروعات الصغيرة. أما إذا كان مستوى التوازن بين المنافع والمخاطر غير مقبول، فإن مؤسسة التمويل الدولية لا تدعم هذه المشروعات. وتطالب المؤسسة بالشفافية فيما يتعلق بمدفوعات الإيرادات الناتجة عن مشروعات الصناعات الاستخراجية إلى الحكومات المضيفة. وعلى هذا الأساس، تطالب المؤسسة بما يلي: (١) في مشروعات الصناعات الاستخراجية الضخمة الجديدة، يقوم المتعاملون بالإفصاح للجمهور عن المدفوعات المالية التي تم أداؤها للحكومة المضيفة للمشروع (مثل الرسوم والضرائب ومشاركة الأرباح)، وكذا الشروط ذات الصلة الواردة في الاتفاقيات الرئيسية والتي تعتبر موضع اهتمام الجمهور، مثل اتفاقيات الحكومات المضيفة(HGAs) والاتفاقيات الحكومية(IGAs)، (٢) وبدءًا من يناير 2007 ٢٠٠٧، يقوم المتعاملون المشتركون في مشروعات الصناعات الاستخراجية التي تمولها مؤسسة التمويل الدولية بالكشف للجمهور عن مدفوعاتهم المالية إلى الحكومة (الحكومات) المضيفة فيما يتعلق بهذه المشروعات.

مشروعات البنية الأساسية

١٤- عند قيام مؤسسة التمويل الدولية بالاستثمار في مشروعات تتضمن تقديم نهائي لخدمات أساسية- مثل التوزيع بالتجزئة للمياه والكهرباء والغاز وخدمات الاتصالات – للجمهور بموجب شروط الاحتكار، فإن مؤسسة التمويل الدولية تشجع المتعاملين معها على الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالرسوم المحلية وآليات تعديل الرسوم ومعايير الخدمة والالتزامات الاستثمارية ونوع وحجم أي دعم حكومي يتم تقديمه بشكل مستمر. وفي حالة قيام المؤسسة بتمويل خصخصة خدمات التوزيع هذه، فإنها تشجع أيضًا الإفصاح العلني عن رسوم الامتياز أو إيرادات الخصخصة. ويجوز للجهة الحكومية المسئولة (مثل السلطة التنظيمية المختصة) أو المتعامل أن يقوم بعمليات الإفصاح هذه.

إدارة أداء الطرف الثالث

١٥- في بعض الأحيان، تعتمد قدرة المتعامل في تحقيق النتائج الاجتماعية والبيئية وفقًا لمعايير الأداء على الأنشطة التي يقوم بها طرف ثالث. وقد يكون الطرف الثالث وكالة حكومية تعمل كمنظم, أو طرفاً متعاقداً أو متعهداً رئيسياً أو مورداً ترتبط مصالحه بالمشروع بشكل رئيسي أو مشغلاً لإحدى المنشآت الفرعية (كما هو محدد في معيار الأداء ١).

١٦- وتسعى مؤسسة التمويل الدولية إلى ضمان تحقيق المشروعات التي تمولها للنتائج وفقًا لمعايير الأداء، حتى لو كانت تلك النتائج تعتمد على أداء طرف ثالث. وعندما تكون نسبة المخاطر الواقعة على الطرف الثالث عالية، ويكون للمتعامل سيطرة أو تأثير على إجراءات الطرف الثالث وسلوكه، تطلب المؤسسة من المتعامل التعاون مع الطرف الثالث لتحقيق النتائج وفقًا لمعايير الأداء. هذا وتختلف الخيارات والمتطلبات الخاصة من حالة إلى أخرى.

متابعة المشروعات

١٧- بعد صياغة التزام مؤسسة التمويل الدولية بعملية التمويل في الوثائق القانونية وصرف المبالغ المعلنة، تقوم المؤسسة بالإجراءات التالية بمتابعة استثماراتها فيما يعد جزءاً من الإشراف على حافظة الأوراق المالية الخاصة بها:

- مطالبة القائمين على المشروع بتقديم تقارير رصد دورية عن الأداء الاجتماعي والبيئي للمشروع، حسبما يتم الاتفاق عليه مع مؤسسة التمويل الدولية.

- القيام بزيارات ميدانية إلى بعض المواقع التي تنطوي على مخاطر وآثار اجتماعية وبيئية
- استعراض أداء المشروع على أساس التزامات االمتعامل المحددة في خطة العمل، وفقًا لما يتم الإبلاغ عنه في تقارير االرصد الخاصة بالمتعامل، ودراسة أية فرص لتحسين الأداء مع االمتعامل، إذا تطلب الأمر.
- العمل مع المتعامل على معالجة الآثار السلبية التي يمكن أن تنجم على المستوي الاجتماعي أو البيئي في حالة تغير ظروف المشروع.
- في حالة فشل المتعامل في الالتزام بتعهداته الاجتماعية والبيئية، كما هو وارد في خطة العمل أو أية اتفاقية قانونية مبرمة مع مؤسسة التمويل الدولية، تتعاون المؤسسة مع المتعامل لمساعدته على معاودة الالتزام بما تعهد به لأقصى درجة ممكنة، وكذلك تتخذ التدابير الإصلاحية اللازمة تجاهه عند الضرورة في حالة عدم قدرته على الالتزام مرةً أخرى
- تشجيع المتعامل على رفع تقارير إلى الجمهور فيما يتعلق بالجوانب البيئية والجوانب غير المالية الأخرى للأداء، بالإضافة إلى رفع التقارير الخاصة بخطة العمل وفقًا لمتطلبات معيار الأداء ١
- تشجيع المتعامل على الاستمرار في الوفاء بمعايير الأداء بعد خروج المؤسسة من المشروع

الاستثمارات من خلال مؤسسات الوساطة المالية

١٨- تتعهد مؤسسة التمويل الدولية بدعم التنمية القابلة للاستمرار لسوق رأس المال، كما أنها تمتلك أحد البرامج الاستثمارية الهامة يتم تنفيذه من خلال مؤسسات الوساطة المالية. ومن خلال هذا البرنامج، تساعد مؤسسة التمويل الدولية على تقوية أسواق رأس المال المحلية التي تدعم التنمية الاقتصادية على مستوى المؤسسات والتي تكون أصغر مما يمكن تحقيقه عبر الاستثمارات المباشرة لمؤسسة التمويل الدولية. ويشترك المتعاملون مع المؤسسة من مؤسسات الوساطة المالية في عدد من الأنشطة التي تتضمن تمويل المشروعات، ومنح القروض لمؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، والتمويل الصغير، وتمويل التجارة، وتمويل الإسكان، ورأس المال الخاص، كل على حسب ملخص المخاطر الاجتماعية والبيئية الخاص به.

١٩- من خلال إجراء الاستعراض الاجتماعي والبيئي, تقوم مؤسسة التمويل الدولية باستعراض العمل الذي يقوم به المتعاملون معها من مؤسسات الوساطة المالية لتحديد الأنشطة التي قد تُعرض هذه المؤسسات للمخاطر الاجتماعية والبيئية نتيجة لاستثماراتها. ومن ثمّ تتحدد متطلبات مؤسسة التمويل الدولية من متعامل الوساطة المالية حسب مستوى المخاطر المتوقعة:

- تصنف مؤسسات الوساطة المالية ذات أنشطة العمل التي تنطوي على الحد الأدنى أو لا تنطوي على أية مخاطر اجتماعية أو بيئية سلبية ضمن المشروعات من الفئة ج ولا تحتاج هذه الفئة إلى تطبيق أي متطلبات خاصة
- بينما تلتزم مؤسسات الوساطة المالية الأخرى بتطبيق قائمة الاستثناءات
- بالإضافة إلى قائمة الاستثناءات، تطلب مؤسسات الوساطة المالية التي تقدم التمويل طويل المدى للشركات أو تمويل المشروعات من متلقي هذا التمويل القيام بالتالي:

(i.) اتباع القوانين الوطنية عندما تتسبب الأنشطة قيد التمويل في مخاطر اجتماعية أو بيئية على نطاق محدود؛ و

(ii.) الالتزام بمعايير عندما تتسبب الأنشطة قيد التمويل في مخاطر اجتماعية وبيئية على نطاق واسع

٢٠- يكون لزامًا على مؤسسة الوساطة المالية إنشاء نظام إدارة اجتماعي وبيئي والمحافظة عليه لضمان أن تفي استثماراتها بمتطلبات مؤسسة التمويل الدولية والتي ستقوم بدورها برصد أداء مؤسسة الوساطة المالية على أساس نظام الإدارة.

الخدمات الاستشارية

٢١- تقدم مؤسسة التمويل الدولية خدمات استشارية تبدأ من إسداء المشورة المرتبطة بعمليات خصخصة الصناعات الكبيرة وصولاً إلى توفير الدعم الشعبي للمؤسسات الصغيرة. وتقوم مؤسسة التمويل الدولية بتمويل بعض هذه الخدمات بشكل مباشر، كما تقوم في حالات أخرى بجمع الآمول من المؤسسات القائمة على التبرعات.. وتكون لهذه المؤسسات القائمة على التبرعات إجراءات العمل الخاصة بها، بما في ذلك كيفية تعاملها مع القضايا الاجتماعية والبيئية. وعندما تقدم مؤسسة التمويل الدولية المشورة للمشروعات الاستثمارية الكبيرة، تُستخدم معايير الأداء كمرجع إلى جانب القوانين الوطنية. يذكر أن مؤسسة التمويل الدولية لا تقدم المشورة لدعم الأنشطة المدرجة في قائمة الاستثناءات الخاصة بها، علماً بأنها تشجع المستفيدين من خدماتها الاستشارية على تعزيز الممارسات الاجتماعية والبيئية السليمة.

القسم ٤: الاستشاري / المحقّق في شكاوى الالتزام

١- تقوم مؤسسة التمويل الدولية بدعم المتعاملين معها إزاء معالجة القضايا الاجتماعية والبيئية الناجمة عن مشروعاتها وذلك بمطالبتهم بوضع وإدارة الآليات أو الإجراءات اللازمة للتعامل مع المظالم والشكاوى المرتبطة بالمشروع والمقدمة من الأفراد في المجتمعات المتأثرة. وإلى جانب هذه الآليات والإجراءات التي يتم استخدامها على مستوى المشروع، ينبغي مراعاة دور الإجراءات الإدارية أو القانونية المتوفرة في الدولة المضيفة. ومع ذلك، ربما تكون هناك حالات للمظالم والشكاوى المقدمة من الأشخاص االمتأثرين بالمشروع الممول من قِبل مؤسسة التمويل الدولية لا يتم حلها بالكامل على مستوى المشروع، أو من خلال الآليات الأخرى الموضوعة.

٢- وإيمانًا بأهمية المساءلة واعترافًا بضرورة التعامل مع دواعي القلق والشكاوى المقدمة من الأفراد المتأثرين بالمشروع بطريقة منصفة وموضوعية وبناءة، تم وضع آلية من قبل الاستشاري / المحقّق في شكاوى الالتزام(CAO) لتمكين الأفراد والمجتمعات المتأثرة بالمشروع من مناقشة دواعي القلق التي تساورهم ورفعها إلى جهة إشراف مستقلة.

٣- تجدر الإشارة إلى أن الاستشاري / المحقّق في شكاوى الالتزام يعمل بشكل مستقل عن إدارة مؤسسة التمويل الدولية حيث يقوم برفع تقاريره بشكل مباشر إلى رئيس مجموعة البنك الدولي. ويقوم الاستشاري / المحقّق في شكاوى الالتزام بالرد على الشكاوى المقدمة من الأفراد المتأثرين بالمشروعات التي تمولها مؤسسة التمويل الدولية, كما يسعى إلى حلها من خلال نهج مرن لحل المشكلات، ويسعى أيضاً إلى تقويةالنتائج الاجتماعية والبيئية المترتبة على المشروعات. وبالإضافة إلى ذلك، يقوم الاستشاري / المحقّق في شكاوى الالتزام بالإشراف على مراجعة الحسابات الخاصة بالأداء الاجتماعي والبيئي لمؤسسة التمويل الدولية، لاسيما فيما يتعلق بالمشروعات الحساسة، للتحقق من الالتزام بالسياسات والإرشادات والإجراءات والأنظمة الموضوعة.

٤- يمكن أن تتعلق الشكاوى بأي جانب من جوانب المشروع الذي تموله مؤسسة التمويل الدولية والذي يقع ضمن اختصاص الاستشاري / المحقّق في شكاوى الالتزام. كما يمكن تقديم الشكاوى بواسطة أي فرد أو مجموعة أو مجتمع أو كيان أو أي طرف متضرر آخر أو يحتمل تضرره من الآثار الاجتماعية والبيئية لأحد مشروعات مؤسسة التمويل الدولية. وينبغي تقديم الشكاوى إلى الاستشاري / المحقّق في شكاوى الالتزام كتابيًا على العنوان التالي:

Compliance Advisor/Ombudsman
International Finance Corporation
Pennsylvania Avenue NW٢١٢١
Room F11K-232
Washington, DC 20433 USA

الهاتف: ١٢٠٢٤٥٨١٩٧٣
الفاكس: ١٢٠٢٥٢٢٧٤٠٠
البريد الإلكتروني: cao-compliance@ifc.org

٥- يتلقى الاستشاري / المحقق في شكاوى الالتزام الشكاوى ويتعامل معها وفقًا للمعايير المنصوص عليها في إرشادات التشغيل الخاصة بالاستشاري / المحقق في شكاوى الالتزام, علماً بأن هذه الإرشادات متاحة في موقع الويب الخاص بالاستشاري / المحقق في شكاوى الالتزام:

www.cao-ombudsman.org

القسم ٥: موارد تنفيذ السياسات

دعم المتعاملين مع مؤسسة التمويل الدولية وبرامج التمويل الخاصة باستمرارية التنمية الاجتماعية والبيئية

١- بالإضافة إلى تمويل المشروعات، يتسنى لمؤسسة التمويل الدولية القيام بتعبئة القدرات الداخلية لها لتوفير الدعم الفعلي للمتعاملين الذين يسعون إلى تحسين أدائهم الاجتماعي والبيئي، ولاسيما المتعاملين من ذوي القدرات والموارد المحدودة، بما في ذلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة. كما أن مؤسسة التمويل الدولية مستعدة أيضًا للعمل عن كثب مع المؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص بخصوص قضايا المشروعات والسياسة المتعلقة بالاستمرارية متى استلزم الأمر ذلك. وعلاوةً على ذلك، قد تتيح مؤسسة التمويل الدولية برامج التمويل لدعم المبادرات والبرامج الاجتماعية والبيئية الخاصة بالمتعاملين مع المؤسسة.

خدمات دعم المتعاملين

٢- توفر مؤسسة التمويل الدولية دعمًا للمتعاملين وبناءً للقدرات وخدمات القيمة المضافة في المجال الاجتماعي والبيئي، والتي تخضع لتقييم مؤسسة التمويل الدولية لقدرات المتعامل وموارده المتاحة. وتشمل هذه الخدمات المساعدة في إجراء التقييم الاجتماعي والبيئي للمتعاملين ذوي الأنشطة التجارية الصغيرة والمتوسطة، والمساعدة في تحديد فرص تقوية النتائج الاجتماعية والبيئية، والتناقش مع الهيئات الحكومية المعنية بحماية البيئية أو غيرها من الهيئات المحلية أو الوطنية أو الإقليمية المعنية بالقضايا الخاصة بالمشروع بناءً على طلب المتعامل، وتعبئة شبكة من المستشارين والخبراء الخارجيين لدى مؤسسة التمويل الدولية، بالإضافة إلى إسداء المشورة حول أفضل الممارسات الهادفة إلى تحسين الأداء.

٣- كما تقوم مؤسسة التمويل الدولية بدعم تدريب المتعاملين من مؤسسات الوساطة المالية لتسهيل اتباع نظام للإدارة الاجتماعية والبيئية وتطبيقه بشكل متسق، وكذا لتقوية أدائهم الاجتماعي والبيئي. ويشتمل هذا التدريب على برامج تهدف إلى: (i) زيادة الوعي بالمخاطر الاجتماعية والبيئية التي قد يواجهها المتعامل، و (ii) إنشاء نظام الإدارة الاجتماعية والبيئية المناسب للنشاط التجاري للمتعامل، و (iii) مساعدة المتعاملين على تحديد فرص العمل التجاري، على سبيل المثال، من خلال تحديد طبيعة السوق والمنتجات المالية الجديدة.

تمويل المبادرات الاجتماعية والبيئية

٤- قد توفر مؤسسة التمويل الدولية المساعدات المالية لدعم المبادرات والبرامج الاجتماعية والبيئية الخاصة بالمتعاملين معها. ويمكن أن يتضمن هذا مساعدة المتعاملين على تحسين أدائهم الاجتماعي والبيئي بما يتجاوز متطلبات معيار الأداء، وتمويل المشروعات المبتكرة التي تسعى إلى تعزيز المنافع البيئية المحلية، ودعم المشروعات المبتكرة ذات المنافع البيئية العالمية، بما في ذلك الحفاظ على التنوع البيولوجي، وشراء ائتمانات الكربون من المشروعات في الأسواق الناشئة التي تقلل من انبعاثات غازات الدفيئة.

الاتصال المتبادل مع مؤسسات القطاع العام والخاص

٥- إن وضع مؤسسة التمويل الدولية كأحد أذرع مجموعة البنك الدولي التي تركز على القطاع الخاص - جنبًا إلى جنب مع شبكتها الممتدة بين القطاع الخاص والمؤسسات المالية الدولية – يتيح لها الاتصال بأصحاب المصالح من القطاعين العام والخاص بغرض تعزيز حوار أوسع حول التمويل المستمر للقطاع الخاص في الأسواق الناشئة. وفيما يلي أمثلة على دور مؤسسة التمويل الدولية في الاتصال:

- تحديد ونشر أفضل ممارسات القطاع الخاص في المجال الاجتماعي والبيئي.
- تعزيز الأسواق المالية القابلة للاستمرار في البلدان النامية من خلال مبادئ التعادل، ومشاركة مديري رءوس الأموال الخاصة، والمحللين الماليين، واستخدام آليات الأسواق المالية الأخرى.
- القيام بدور البنك الرئيسي في التعامل مع المؤسسات المالية الدولية الأخرى فيما يتعلق بالقضايا الاجتماعية والبيئية في القروض المجمعة والمشروعات المشتركة، مما يعزز التعاون الوثيق والتنسيق بين المؤسسات المشاركة.
- الاتصال المتبادل والتنسيق مع البنك الدولي حول أنظمة الدولة أو الجوانب الاجتماعية أو البيئية للسياسة الوطنية أو قضايا التطبيق أو الرصد
- الاتصال بالمؤسسات المالية الدولية أو الهيئات الوطنية ذات الصلة فيما يتعلق بالتقييم البيئي - على المستوى الإستراتيجي أو الإقليمي أو القطاعي – لمشروعات القطاع الخاص ذات القضايا الاجتماعية أو البيئية الهامة.
- الاتصال والتنسيق مع الشركاء والمبادرات الخارجية, مثل الاتفاق العالمي بالأمم المتحدة, بهدف تقوية استمرارية التنمية الاجتماعية والبيئية لمشروعات القطاع الخاص.
- إرسال إخطار رسمي إلى البلدان التي من المحتمل أن تتضرر من الآثار المتنقلة عبر الحدود والمترتبة على أنشطة المشروع المقترح، وذلك بغرض مساعدة هذه البلدان في تحديد ما إذا كان المشروع المقترح يمكن أن يتسبب في حدوث آثار سلبية من خلال تلوث الهواء أو الحرمان من الماء أو تلوث الممرات المائية الدولية.

وثائق داعمة أخرى خاصة بتنفيذ السياسات

٦- بالإضافة إلى معايير الأداء، تستخدم مؤسسة التمويل الدولية بعض المواد الأخرى كالسياسات والإجراءات والإرشادات والتوجيهات، بهدف مساعدة موظفيها والمتعاملين معها على تحقيق استمرارية التنمية الاجتماعية والبيئية للمشروعات في الأسواق الناشئة. مثال ذلك:

- يتم الإفصاح عن المعلومات المؤسسية الخاصة بمؤسسة التمويل الدولية طبقاً لسياسة الكشف عن المعلومات.
- يمكن العثور على الإجراء الداخلي لمؤسسة التمويل الدولية والمستخدم لمعالجة القضايا الاجتماعية والبيئية من خلال الأنواع المختلفة من الاستثمارات والخدمات الاستشارية المتاحة في إجراء الاستعراض الاجتماعي والبيئي
- تقدم المذكرات التوجيهية, المتطابقة مع معايير الأداء, الإرشادات المفيدة فيما يتعلق بالمتطلبات الواردة في معايير الأداء، بما في ذلك المواد المرجعية، وكذلك فيما يتعلق بالممارسات الهادفة إلى تحسين أداء المشروع

- يمكن العثور على التوجيهات الخاصة بممارسات القطاع والصناعة ومستويات الأداء المتوافقة مع معيار الأداء ٣ في إرشادات البيئة والصحة والسلامة الخاصة بمؤسسة التمويل الدولية.
- تعرض مذكرات وكتيبات الممارسة الجيدة أمثلة الممارسات الجيدة ومعلومات مرجعية حول هذه الممارسات.

تتوفر هذه الوثائق على الموقع التالي:
www.ifc.org/enviro
كما تتوفر المصادر الخاصة بنهج مؤسسة التمويل الدولية في الاستمرارية على الموقع التالي:
www.ifc.org/sustainability